حول الدعوى على فرنسا في محكمة حقوق الانسان الاوروبية في موضوع الطائرة يوتا وقضايا اخرى:

ليبيا مقدمة على مخاطر جديدة وابتزاز مالي وسياسي

د. الهادي شلوف*

■ لربما يستغرب البعض كيف يمكن التحدث عن قضية اليوتا اي الطائرة الفرنسية التي تفجرت فوق صحارى النيجر مند اكثر من خمسة عشر عاما خصوصا بعد ان قام وزير الخارجية الليبي السيد عبد الرحمن شلقم ومؤسسة القدافي الخيرية منذ عدة سنوات بدفع التعويضات الى اسر الضحايا والاتفاق الفرنسي ـ الليبي على ان فرنسا لا تستعمل حق الفيتو أمام مجلس الامن الدولي لإلغاء حظر الطيران من والى ليبيا.

هنا الامر ليس تكهنا او شعوذة على الطريقة الأفريقية او قراءة الفنجان على الطريقة الشرق الأوسطية بل ان الامر هو حقيقة قضائية وله من الأبعاد والمخاطر الحقيقية التي يجهلها النظام الليبي وخصوصا في مرحلة تحاول الدولة الليبية ان تدخل في علاقات دولية جديدة، بل انه يأتي في مرحلة زمنية مهمة حيث انه هناك الاعداد لترتيبات رسمية متعلقة بالتوقعات الخاصة بزيارة الرئيس الليبي الى باريس خلال الأشهر القادمة ولربما خلال شهر ايلول (سبتمبر) بناء على دعوة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك خلال زيارته الى ليبيا.

القضية وتطوراتها

جمعية اسر ضحايا الطائرة الفرنسية والتي تسمى بالفرنسية Attentats S.O.S منذ نهاية عام 2000 قامت برفع دعوى جنائية على الرئيس الليبي تحمله مسؤولية تفجير الطائرة الفرنسية بعد ان صدر حكم من محكمة الجنايات بباريس يتعلق بالحكم المؤبد على ستة ليبيين ولقد قبل قاضي التحقيق الفرنسي انذاك جان لوي بورجيير فتح التحقيق ومتابعة القضية.

الا ان الدولة الفرنسية وعن طريق النيابة العامة رفضت ملاحقة الرئيس الليبي وكلفت النيابة العامة برفع استئناف ضد قرار قاضي التحقيق معتمدة على القانون الفرنسي الجنائي القديم الذي يكفل للحكام والرؤساء الأجانب مبدأ الحصانة والإعفاء من المقاضاة والمتابعة أمام القضاء الفرنسي الجنائي)هذا المبدأ اصبح غير قابل للتطبيق بعد انضمام فرنسا الى المحكمة الجنائية الدولية(.

لقد تم استئناف النيابة العامة أمام غرفة الاتهام الا ان الغرفة رفضت الاستئناف مما أدى بالحكومة الفرنسية وعن طريق النيابة العامة برفع طعن أمام محكمة النقض الفرنسية التي أصدرت حكما بتاريخ 13 اذار/ مارس 2001 يقول بان الرئيس الليبي يتمتع بالحصانة ولا تجوز ملاحقته أمام القضاء الفرنسي الجنائي.

الا ان اسر الضحايا لم يرتضوا بحكم محكمة النقض الفرنسية مما معه قد تم رفعهم لطعن أمام محكمة حقوق الإنسان الأوروبية ضد الدولة الفرنسية بحجة ان فرنسا أنكرت حق التقاضي ورفضت نظر الدعوى الجنائية.

بعد أربع سنوات من الدراسة من قبل المحكمة لقد قررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أخيرا النظر في الدعوى وستكون الجلسة الأولى هذا الشهر اي حزيران/ يونيو 2006.

النتائج المتوقعة

المحكمة من اختصاصها ان تقرر فيما إذا كانت فرنسا قد أصابت ام أخطأت.

فإن هي لم تخطئ فسيتم قفل الملف ومن ثم يعتبر الرئيس الليبي يتمتع بالحصانة ليس فقط أمام القضاء الفرنسي بل أمام قضاء كل الدول الأوروبية باستثناء ما يتعلق بتطبيق المادة الخامسة من اتفاقية روما والتي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

اما إذا اخذ القضاء الأوروبي بمبدأ متابعة حكام وملوك الدول فانه سوف يقرر بان فرنسا والقضاء الفرنسي أخطأ عنده سيتم إدانة فرنسا والحكم عليها بالتعويض لأسر الضحايا ومن هنا يأتي الخطر الاتي:

1 ـ يجوز لاسر ضحايا الطائرة الفرنسية اليوتا الرجوع الى القضاء الجنائي الفرنسي ووفقا لقانون الإرهاب الذي لا يسقط بالتقادم كما هو الحال في الاجرام العادي لمتابعة الرئيس الليبي، ومن بين السوابق القضائية التي حصلت في الماضي ومنذ اربع سنوات وهي قضية موريس بابون الذي تمت ادانته من القضاء الفرنسي ولكن محكمة النقض لم تنظر في طعنه أو النظر في قضيته قبل ان يسلم نفسه حيث رفض وقام بالطعن امام محكمة حقوق الانسان الاوروبية التي اعتبرت قرار محكمة النقض الفرنسية مخالفا للقانون وادانة فرنسا، وتمت اعادة الاجراءات من جديد امام القضاء الفرنسي ومن هنا يمكن لأسر الضحايا الرجوع الى القضاء الفرنسي للمطالبة بالمحاكمة على غرار هذه القضية.

2 ـ يجوز لأسر الضحايا ضم هذه القضية الى قضية الحكم الصادر من محكمة الجنايات بباريس كي يمكن تمديد مدة التقادم بالحكم الصادر سابقا.

3 ـ كما يجوز تحريك القضية أمام القضاء الأجنبي الآخر بما فيه القضاء الدولي.

الخطأ الليبي وعدم الوعي القانوني والجهل بقواعد القانون الاوروبي

وزير الخارجية الليبي ومؤسسة القدافي الخيرية قاما بدفع التعويضات وفي عجالة دون دراسة المواضيع القانونية وكما قلت سابقا وفي أحد مقالاتي بأنهما عالجا الموضوع علي طريقة مشايخ القبائل الأفريقية. ومن هنا تجاهلا موضوع الدعوى التي رفعتها جمعية اسر ضحايا الطائرة الفرنسية اليوتا أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حيث كان بإمكانهم انذاك الاتفاق مع اسر ضحايا اليوتا على سحب هذه القضية حتى وان كانت في ظاهرها الخارجي قضية على الدولة الفرنسية وحتى يومنا هذا، اعتقد انهم لا يدركون مدى الخطورة التي سوف يتعرضون لها ويعرضون مصالح الدولة الليبية في تعويضات جديدة.

ناهيك عن ان القضية الجنائية والتي فصلت فها محكمة جنايات باريس والتي لم يتم إلغائها وهي سارية المفعول وان أوامر قبض دولية لم تسحب من قبل الحكومة الفرنسية حيث أنها لا تستطيع إلغاء الحكم القضائي الا بحكم قضائي جديد او سقوطه بالتقادم.

القضاء الفرنسي بعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية

منذ عام 2003 لم تعد هناك اية حصانات قضائية لرؤساء الدول في جميع القضايا التي تدخل في اختصاص القضاء الجنائي الدولي واتفاقية روما لكل الدول الموقعة والمصدقة على اتفاقية روما ومن ثم الدول الأعضاء ملزمة بمتابعة القضايا الجنائية التي تنص عليها المادة الخامسة ضد اي شخص ومهما كان منصبه.

لا أحد يستطيع ان يحدد الأخطار القادمة على الدولة الليبية ومدى التعويضات الأخرى التي سوف تقوم بدفعها في إطار ومجمل من القضايا العالقة والظاهرة والمخفية أمام القضاء الأمريكي والقضاء الأوروبي والقضاء الجنائي الدولي من لوكربي الي اليوتا ومرورا بأفريقيا من تشاد الى أفريقيا الوسطي الى موزمبيق الى ليبيريا الى سيراليون وخصوصا بعد القبض على تشارلز تيلور، ولا ننسى الدعوى التي رفعت على ليبيا بخصوص المطالبة بعشرة مليارات دولار كتعويض عن الطائرة التي تفجرت في لاهور بباكستان منذ اكثر من عشرين عاما والتي سجلت أمام القضاء الأمريكي.

الأسبوع الماضي وخلال تواجدي بالمحكمة الجنائية الدولية بلاهاي وفي اجتماع المستشارين للمحكمة التقيت بمسؤولي الجانب الخاص بمحكمة سيراليون الجنائية الدولية حيت اتضح لي معالم الخطر القادم ومشكلة التعويضات التي سوف تتعرض لها الدولة الليبية والمخاطر القادمة على الشعب الليبي.

هل ستتحول كل هذه القضايا العالقة الى ابتزاز سياسي ومالي؟

في الجانب الاخر لقد اخبرني زميلي كلارك رمزي وزير العدل الأمريكي السابق ومحامي صدام حسين خلال هذا الاجتماع بأنه مهتم بقضية الضحايا الليبيين ابان الغارة الأمريكية عام 1986 فهنا ادعو الدولة الليبية من جديد لرفع قضية للمطالبة بالتعويض عما تعرضت له البلاد والشعب الليبي خلال الاحتلال الإيطالي وملاحقة إيطاليا وتحميلها كل المسؤوليات التي ارتكبتها من جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية.

يجب على الدولة الليبية اعداد كوادر قانونية قادرة على العمل القانوني الدولي لمواجهة المطالبات بالتعويضات وان كان النظام الليبي يرفض اخذ العبر من الغرب فيمكن الاستفادة من التجارب الأفريقية حيث ان أفريقيا أعدت الكثير من القانونيين الدوليين وعن طريق الأموال الليبية وهؤلاء الأفارقة القانونيون هم الذين سوف يتولون اليوم رفع الشكاوى والمطالبة بالتعويضات ضد الدولة الليبية.

* محام ومستشار للمحكمة الجنائية الدولية بلاهاي
رئيس الجمعية الأوروبية العربية للمحامين والقانونيين بباريس

الملف الذي فتحه النواب الأردنيون الأربعة!

جواد البشيتي*

■ قضية النواب الأردنيين الإسلاميين الأربعة الذين مجَّدوا الزرقاوي مع ما ولَّدته من مواقف أردنية، حكومية وغير حكومية، فتحت، ولو جزئيا، ملف «الإسلام السياسي الحزبي» في الأردن، وغيره من الدول العربية، وأبرزت الحاجة إلى تنظيمه (الإسلام السياسي الحزبي) بما يسمح بإقامة برزخ بينه وبين الإرهاب والتكفير، وبرزخ آخر بين الإصلاح السياسي ـ الديمقراطي و«الإصلاح الآخر»، الذي شعاره السرمدي «الإسلام هو الحل»، والذي لا يُقرِّ دعاته بالواقع المتغيِّر إلا ليؤكِّدوا أن التغيير لا يشمل «مبادئ الحلول» العابرة للتاريخ والقارات.

هل يمكن المزاوجة بين الإصلاح السياسي ـ الديمقراطي، الذي لم ننل منه بعد إلا ما يشدِّد الحاجة إليه وكأنه لم يبدأ بعد، وبين «الحزبية السياسية ـ الدينية»؟ ليس لدى دعاة الإصلاح في الحكومة وفي المعارضة شبه الحكومية من جواب متماسك منطقيا عن هذا السؤال الذي لا مهرب من إجابته في وضوح لم نبلغه بعد، فهم، أي دعاة الإصلاح أولئك، يُظهرون استمساكا، في وثائقهم وبياناتهم وتصريحاتهم، بمبدأ الفصل بين الدين والحزبية السياسية، معبِّرين عن ذلك بقول من قبيل «لا بد من حظر قيام أحزاب على أساس ديني».

ولو أريد لهذا القول أن يُتَرْجَم بما يؤسِّس لسياسة لا ينفصل فيها القول عن الفعل، والنظرية عن الممارسة، لترتَّب عليهم بدء تغيير يفضي، أولا، إلى معاملة «جماعة الإخوان المسلمين» وحزبهم، «حزب جبهة العمل الإسلامي»، بما يتفق تماما مع قولهم بضرورة وأهمية حظر قيام أحزاب على أساس ديني، فإذا لم تكن تلك «الجماعة» مع «حزبها»، حزبا يقوم على أساس ديني فماذا عساه أن يكون «الحزب القائم على أساس ديني»؟!

ويفضي، أي ذاك التغيير، من ثم، إن لم يكن أولا من حيث التسلسل الزمني، إلى جعل «الدولة» ذاتها بلا هوية دينية، فالمزاوجة بين «الدولة» و«الدين»، وبصرف النظر عن شكل تلك المزاوجة، يحظر على القائلين بها، وباستمرارها، المناداة بحظر قيام أحزاب على أساس ديني، فبمعيار «العلمانية السياسية»، أو «السياسة العلمانية»، ليس من فرق جوهري بين «الدولة الدينية» و«الحزب الديني». إن على «الدول» و«الأحزاب» أن تبحث عن شرعية سياسية لها في خارج «الشرعية الدينية»، وحيث تُولَد وتنمو وتموت تلك الشرعية السياسية.

و«الفصل الديمقراطي بين السياسة والدين» يبدأ بالفصل بين الخطابين السياسي والديني؛ ولكنه لا يكتمل إلا بالفصل بين «الرجال»، أي بين «رجال السياسة» و«رجال الدين»، فلهؤلاء عمل لا يؤديه أولئك، ولأولئك عمل لا يؤديه هؤلاء.

«الحزب الديني» في مجتمعنا إنما هو السياسة التي لا يمكن تمييزها من «الانتهازية السياسية»، فزج الدين في الخطاب السياسي الحزبي، كما نرى ذلك في شعار «الإسلام هو الحل»، يذلِّل كثيرا من العقبات من طريق هيمنة الحزب السياسي ـ الديني على عقول وقلوب العامة الذين يؤسِّسون على الدين كل، أو معظم، ما يملكون من ثقافة ووعي ووجدان، فهذا الزج الذي لا يقرِّه الجوهر الروحاني للدين إنما هو ميكيافلية خالصة.

إن الحزبية السياسية التي إليها نحتاج، وتستوفي شروطها الديمقراطية، هي التي تسمح بقيام الحزب السياسي العابر للجماعات والكيانات الدينية والعشائرية، ولكل هوية دون الهوية القومية للمجتمع، فالحزب الذي يتَّسع لـ«جماعة» ليضيق بـ«المجتمع» ليس هو الحزب الذي يحتاج إليه الإصلاح السياسي ـ الديمقراطي الذي ننشد.

«الدولة» هي التي يجب أن تكون أُسوة حسنة لـ«الأحزاب» فلا تنهاها عن أمر لتقوم هي به، أو لتستمر في القيام به، فإخراج «السياسي» من «الديني»، و«الديني» من «السياسي»، إنما هو العمل الذي ينبغي للدولة أن تشرع تنجزه قبل، ومن أجل، دعوة الأحزاب إلى إنجازه.

* كاتب ومحلل سياسي فلسطيني ـ الاردن

لو نظم المونديال في المغرب؟

محمد نبيل*

■ لو نظم المونديال في المغرب؟ سؤال طرحته وأنا أتابع بشكل يومي منافسات كأس العالم المنظمة هذا العام بألمانيا ولكن ليس كأحد المهتمين بكرة القدم بل كعاشق للكرة وملاحظ عن قرب لمجريات الأجواء الاجتماعية لهذا الملتقى الرياضي الكبير ـ هنا الملاحظة بمعناها السوسيولوجي ـ فكل المنافسات لا تتم حقيقة على أرضية الملاعب فقط بقدر ما تجري كذلك داخل الفضاءات الاجتماعية المختلفة.

والسؤال الذي طرحته له مبرران أساسيان: المبرر الأول يتجسد في كون الحكام المغاربة سبق وأن بادروا إلى ترشيح المغرب من أجل تنظيم كاس العالم لأسباب لا تهمني في هذا المقال. المبرر الثاني يهم الفلسفة التي تتحكم في تنظيم المونديال وتدبير أجوائه عند الألمان.

وللإجابة على سؤالي الساخر سأركز على أربعة محاور أساسية: ـ هنا السخرية بمعنى النقد، العلاج والبناء الاجتماعي ـ

في سؤال الديموقراطية:

وأنا أتجول بين أزقة وشوارع العاصمة برلين أحاول أن أفهم مجريات تنظيم المونديال وسبر أغوار مظاهر هذا الملتقى العالمي على المستوى الاجتماعي. وقد اتضح لي جليا كيف تتجذر الديموقراطية في المجتمع الألماني، ليس على مستوى نظام الدولة والمؤسسات وحقوق الإنسان فقط بل كذلك على مستوى العقلية والسلوك، أي هناك ثقافة تؤكد مثلا على تنظيف المكان واحترام قدسيته والتسامح وإبداء الرأي والسماح للآخرين بالكلام دون ترهيب أو إكراه. ولذلك قادني فضولي إلى حضور المقابلات في أماكن عمومية وخاصة لأعاين بعدها كيف أن عقلية الألماني تعكس تاريخه الفكري والفلسفي والسياسي السعيد والحزين. هذا التراكم وضعني أمام صورة حية عن المواطن الديموقراطي، إذ لم أسجل حالات عنف أو سب أو قذف أو اعتداء على امرأة أو تحرش جنسي صادر عن رجل ألماني. لم أر إلا العديد من الشباب والشيوخ يزورون الملاعب في نظام وانتظام، يحترمون ضوابط التنظيم والإجراءات الأمنية الضرورية التي تتم في هدوء، بل أكثر من ذلك لم أر الألمان يرمون القنينات الزجاجية في الشوارع بعد تناول مشروباتهم بل يدخلون الأماكن العمومية والملاعب الرياضية حاملين قنينات بلاستيكية حفاظا على الأمن العام. فالنظام الاجتماعي يفرض على المواطن الحفاظ على البيئة أساسا، والألمان يحترمون أكثر من غيرهم المحيط وهذا لا تفرضه القوانين فحسب بل تؤسسه عقلية يرى فيها الألماني أن الطبيعة جوهر مقدس وهو جزء منها.

وبكل صدق نجد أن المنافسات التي تجري خارج الملاعب تغري الزائر وتعري عن حقيقة الاستعداد الكبير الذي دفع بأحد المسؤولين الألمان إلى القول بعد إعلان ألمانيا كبلد منظم للمونديال 2006 إننا مستعدون في أي وقت، وكل شيء جاهز لتنظيم المنافسات. ترى هل يستطيع أي مسؤول مغربي أن يقرر في مصير شعب برمته ويقدم جوابا مقنعا للآخرين؟ هل يعرف المسؤولون المغاربة ما يحتاجه المواطنون حتى يرشحوا المغرب لتنظيم كأس العالم؟

أصحاب هذه الجرأة المغربية الفريدة لم يطرحوا أسئلة حول أي مواطن مغربي سيشارك في إنجاح تظاهرة رياضية دولية من حجم المونديال؟ هل نجحت الحكومة ومن يدور في فلكها في إنجاح المواسم والحفلات المحلية حتى تطالب بتنظيم المونديال؟ الديموقراطية الألمانية تقدم الدرس كل يوم لضيوفها وتقول بلسان حالها: إن الممارسة الديموقراطية هي فعل ثقافي وسلوك اجتماعي وعقلية مؤهلة وليست شعارا يرفع في المناسبات المفبركة والانتخابات المزورة. فكيف ينظم المونديال في المغرب والبلاد لم تعرف انتخابات نزيهة وديموقراطية منذ عهد الاستقلال؟ هل المواطن المغربي مؤهل لمجابهة التحديات الدولية الحالية واستضافة الضيوف وهو ما زال يحس بعقدة النقص في علاقته بالآخر سواء كان داخل الوطن ـ وأعني هنا الصراع الطبقي المتعفن ـ وخارجه ـ وأعني هنا ضيوف المونديال وخاصة القادمين من البلدان المتقدمة؟ كيف ينظم المونديال وأغلب المغاربة يوجدون تحت عتبة الفقر؟

سؤال الذاكرة

المونديال المنظم بأرض الفلاسفة كان فرصة أمام الألمان قصد تسويق صورة معينة عن تاريخهم العريق من خلال استنطاق وتخليد أسماء أنجبها هذا الشعب طيلة عقود من الزمن. ولذلك، قام المنظمون بوضع أشكال ورسومات فنية منحوتة وسط برلين، وعلى سبيل المثال لا الحصر ذلك الركام من الكتب الجميلة التي تتوسط العاصمة والتي كتب عليها أسماء أغلب العلماء والفلاسفة والشعراء الألمان أمثال غوته، شيلر، بريشت هيسه وغيرهم. فكيف ينظم المونديال بالمغرب والذاكرة المغربية تغتصب في واضحة النهار بل أكثر من ذلك تنزل آلة القمع على رقاب المطالبين بالحفاظ عليها كما حدث يوم الجمعة 21 نيسان/ أبريل 2006 حيث قام رجال الأمن بقمع وقفة سلمية دعت إليها الهيئة الوطنية لحماية المال العام والجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط أمام قصبة الوداية احتجاجا على الترامي على الملك العمومي بهذه القصبة، كما قاموا بالاعتداء على كل من الدكتور المهدي المنجرة والعديد من النشطاء الحقوقيين؟ الذاكرة الألمانية حية ولا تخضع لمنطق المناسبات الضيق، وتشهد عليها أسماء المفكرين والفنانين والعلماء التي تلتصق بشوارع برلين الجميلة وهي تنطق كل يوم بتاريخ روزا لوكسمبورغ، كارل ماركس، هيغل، كانط، شيلر، غوته واللائحة طويلة. الألمان لا يقدرون على زرع الورد في الطريق المعبدة من أجل تلميع وجه متجاوز وغير حقيقي. فالورد بألمانيا تخلقه الطبيعة بعناية بشرية يكتشفها الزائر في الحدائق والبساتين، دون نسيان المقابر التي تزينها أشكال مصففة بعناية للراحلين والزائرين.

الألمان اغتنموا مناسبة المونديال من أجل إبراز الهوية الألمانية، ولأول مرة يلاحظ المحللون والمتتبعون عودة الألمان إلى الاعتزاز بانتمائهم الوطني، بالمقابل، كيف سيكون حال الضيوف في بلد ضاعت فيه الهوية وحرم المواطن من تسجيل أسماء يختارها لأبنائه ـ على سبيل المثال لا الحصر الأسماء الأمازيغية ـ؟ فبعيدا عن لغة الدعاية المعروفة وسياسة ذر الرماد في العيون نقول: إن الانتماء لا ينفصل عن الكرامة والمواطنة.

السؤال الجوهري الذي يطرح نفسه في بلد رشحه حكامه وليس محكوميه لتنظيم المونديال: كيف سينظم المونديال في بلد يضرب فيه الفكر وتعتقل خيرة أطره العلمية التي تلجأ إلى الانتحار حرقا أمام الملأ كما وقع بالعاصمة الرباط، بل تشوه فيه الثقافة حتى صارت هذه الأخيرة مجرد ديكور ساقط ينسجم مع ما أقره المخزن طيلة عقود والذي تختزله عبارة ذائعة الصيت عند المغاربة: كولو العام زين.

فهل الثقافة الألمانية يوجهها المخزن حتى تخدم مصالحه؟ الثقافة تنبثق من التربة المحلية الخصبة للمجتمعات ولا تأتي من الخارج. ترى كيف ينظم المونديال في بلد خسر معركة الاستقلال على جل المستويات؟

سؤال التنظيم

من المعروف أن الألمان هم سادة التنظيم والوقت، فهذا البلد المعروف بتراثه الفلسفي والعلمي والتاريخي يستقبل حاليا مليون ونصف المليون من الزوار بدون خجل. فالعقلية الألمانية مضبوطة وبراغماتية، تفكر في مصلحة الوطن بعيدا عن الحسابات الداخلية التي تظل في المرتبة الثانية. وفي هذا السياق، طالبت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل من أعضاء الحكومة حضور كل مقابلات المنافسات حتى يتسنى لهم استقبال كل الضيوف وممثلي البلدان التي تشارك فرقها في المنافسات. القرار احترم بالرغم من بعض الانتقادات القليلة الموجهة إليه ما دامت المصلحة العليا للبلاد تظل فوق كل اعتبار. فالتنظيم والتنسيق مترسخ في المجتمع الألماني بما فيه الكفاية.

فهل نجاح المونديال يتأتى في بلد لا يعرف فيه الوزير ما يفعله زميله بل لا يستطيع اتخاذ قرار معين بدون استشارة أولي الأمر؟ وفي هذا السياق، أسرد نكتة مغربية حكاها لي أحد الفنانين بالمغرب وتجسد واقع الحال، ومفادها أن الوزير المغربي لا يقدر أن يسعل أثناء انعقاد المجلس الحكومي لذلك يذهب إلى المرحاض ويقضي غرضه البيولوجي ثم يعود!

تنظيم المونديال يفترض عقلية غير موجودة في بلد تجرأ حكامه على الترشح بدون تردد، ضاربين عرض الحائط كل مقومات فلسفة التنظيم وعلى رأسها بناء بلد ديموقراطي يحترم فيه المواطن بالدرجة الأولى.

سؤال الضحك مرة أخرى!

وعودة بسيطة إلى سؤال الضحك ودلالته الاجتماعية، لا بد من الإشارة إلى أن ألمانيا بلد يضحك فيه المنظمون ورجال الأمن وكل من يسهر على تسهيل مأمورية الزوار وعشاق الكرة. إنها فلسفة الضحك بامتياز، وهذا ليس بغريب على وطن أنجب ماركس وهيجل وكانط واينشتاين وغيرهم. لكن الأغرب في الأمور هو كيف للحكام المغاربة أن يطالبوا بتنظيم كأس العالم في الوقت الذي ما زالوا فيه يضحكون على المواطنين ويستغلون سذاجتهم من خلال السيناريوهات المختلفة والتي تؤكد أن مساحة الألف ميل ما زالت بعيدة حتى عن نقطة البداية في مغرب أنجب عبد الكريم الخطابي، بن بركة، الوزاني، علال الفاسي، الزرقطوني وغيرهم.

الواقع الحالي، هنا وهناك، ونسبية الأمور تقتضي القول: الكرة جميلة لكن الأجمل هو أن يشاهدها عشاقها بألمانيا...!

* صحافي من المغرب يقيم بألمانيا
falsafa71@hotmail.com

تلفيقات فكرية سورية

د. ثائر دوري*

■ التلفيقة الفكرية الأكثر شيوعاً في أوساط اليسار السوري المتجه نحو الليبرالية، هي تلفيقة تخص المقاومة العراقية، فمن جهة أولى يجعلونها ظاهرة لا وجود لها الا في خيالات المتحدثين عنها، ومن جهة ثانية يجعلونها كلية القدرة والوجود ليحملوها مسؤولية كل ما يجري في العراق.

اخترع اليسار الليبرالي السوري هذه التلفيقة العجيبة منذ أن برزت ظاهرة المقاومة العراقية، فهو من جهة يرفض الاعتراف بظاهرة اسمها «المقاومة العراقية». فيرون كل ما يجري على أرض العراق أحداثاً خالية من المعنى والأهداف. فالمشهد العراقي بالنسبة لهم مجرد قتل وسلب ونهب ودمار. وقد عبر عن ذلك أبلغ تعبير أحد الاخوة الذين شاركوا في مؤتمر بيروت لدعم المقاومة الذي عقد في الثلاثين من شهر آذار (مارس) 2006 ضمن نقاشات لجنة دعم المقاومة العراقية، فقد افتتح مداخلته بسؤال استنكاري:

ـ نريد أن نعرف من هي هذه المقاومة حتى ندعمها؟

يشير السؤال الى رفض الاقرار بوجود مقاومة، فصاحبه يستنكر عقد اجتماع لدعم شيء غير موجود. فرغم دخول المقاومة عامها الرابع ورغم أنها أصبحت أحد طرفي المعادلة الأساسية في العراق (مقاومة مقابل احتلال)، مع ملاحظة وجود صراعات ومعادلات ثانوية ذات طابع طائفي ـ عشائري ـ دول الجوار.....الخ. لكن يبقى التقابل الرئيسي في العراق هو بين المقاومة وبين الاحتلال. مع ذلك فهذا الأخ يريد أن يتثبت من وجود مقاومة قبل أن يدعمها. وبالطبع هذا حقه. أحد الإخوة همس لي ساخراً:

ـ في المرة القادمة عندما نأتي من الأنبار سنجلب له معنا ورقة من دائرة النفوس المدني تبين له اسم المقاومة والمقاومين واسم أبيها وأمها وتاريخ ميلادها....؟

ولتكتمل المفارقة، أو التلفيقة، فان هؤلاء الذين يرفضون الاقرار بوجود مقاومة، يفعلون عكس ذلك في مناسبات أخرى فينتقلون الى الطرف النقيض للتجاهل والانكار، فيجعلون المقاومة كلية القدرة ليحملوها مسؤولية كل ما يجري في العراق من قتل وتدمير وسرقة ونهب، فتراهم يهاجمون هذه المقاومة كلما سمعوا أن مفخخة انفجرت في سوق شعبي، أو كلما نقلت لهم وكالات الأنباء أخبار الرؤوس المقطوعة.....الخ. فيحملون على الفور المقاومة العراقية مسؤولية ما يجري. ليقولوا بعدها انظروا:

ـ هذه مقاومتكم التي تقتل الأطفال وتدمر المساجد وتذبح على الهوية.....

ويتأرجح اليسار السوري الليبرالي بين طرفي هذه التلفيقة، كما ذكرنا. فمرة يعتبر أن المقاومة لا وجود لها على الاطلاق، ومرة يعتبرها مسؤولة مسؤولية كاملة عن كل صغيرة وكبيرة تجري في العراق.

ولانجاز هذه التلفيقة الفكرية يجب أن ينتقي المرء من الوقائع ما يلائم رغباته ويغض الطرف عن أمور أساسية من قبيل أن العراق بلد محتل، وأن المحتل الأمريكي أعلن جهارا ونهاراً أنه يتبنى خيار فينيكس (العنقاء) وهي خطة تقوم على قتل كل من يشك بانتمائه أو دعمه للمقاومة وأدى تطبيقها في فيتنام الى اغتيال ما يقارب أربعين ألف شخص على الشبهة تبين فيما بعد أن أكثرهم لا علاقة لهم بالفيتكونغ. كما أنه أعلن بعدها تبنيه لخيار سلفادور، الذي يعني فرق موت جوالة. كما يتجاهلون أن العراق ساحة مفتوحة للصراع وقد دخلته كل مخابرات العالم. وهناك جيش ضخم من المرتزقة يضم عشرين ألف مرتزق لا عمل لهم سوى انجاز المهمات القذرة من قتل وتفخيخ واغتيال وتدمير. يتم تجاهل كل هذه الحقائق الأساسية لتحميل المقاومة وزر ما يجري من قتل ودمار.

ومن جهة أخرى عندما ينكرون وجود مقاومة يتجاهلون أزمة أمريكا في العراق وتعثر مخططاتها والخراب الذي تعيشه واشنطن على صعيد انحدار مكانتها العالمية واستجدائها الدعم ممن سبق وعاملتهم بعنجهية عشية العدوان على العراق على الجانب الآخر للأطلسي، ويتجاهلون تمرد أمريكا اللاتينية، التي أعلن زعيم ثوارها فيدل كاسترو علناً أن أمريكا ليست بوارد مهاجمتهم لأنها غارقة في العراق، كما يتجاهلون علو صوت ايران وعودة الروح الى مقاومة أفغانستان. وكل ذلك بفضل المقاومة العراقية. يفعلون هذا كي يثبتوا لأنفسهم أنه لا توجد مقاومة ولا هم يحزنون. وكي يخطبوا في المنابر.

ـ نريد أن نعرف من هي هذه المقاومة العراقية. قبل أن ندعمها.

التلفيقة الثانية تخص حزب الله وهي أيضا عجيبة غريبة. فكي يلتفوا على حقيقة أن تجربة حزب الله داخل الساحة اللبنانية كانت منزهة عن الأخطاء، فهو لم يتورط في صراع أهلي ولم يستخدم سلاحه في وجه فريق داخلي وعناصره مثال في الانضباط والأخلاقية، كما أنه أنجز أول تحرير لأرض عربية، وهي بروفة للتحرير الشامل القادم، بدون اتفاقيات مذلة على نمط كامب ديفيد، التي أرجعت سيناء وأخذت مصر. كي يغطوا على كل الميزات السابقة، يصمتون قليلاً ويدعونك تكمل كلامك وابتسامة سخرية على وجههم. وبعد أن تنتهي يتنحنحون، ثم يرمون الجوكر الذي يحملونه كي ينهوا النقاش فوراً لصالحهم، فيقولون:

ـ ولكنه حزب طائفي.

ان المرء الذي يمتلك شجاعة قول كلام كهذا يجب أن يكون مصاباً بعمى سياسي كامل، فلا يرى أن التركيبة اللبنانية كلها طائفية. وأنه لا يوجد زعيم سياسي لبناني واحد يدعي أنه يمثل فرداً من خارج طائفته. فآل الحريري وكرامي وجنبلاط والجميل.....الخ كل منهم يمثل طائفته ويتحدث باسمها فقط. حتى أن بعض رموز الأحزاب العلمانية هم رموز طائفية في نفس الوقت كحال المرحوم كمال جنبلاط، أو أصحاب رؤوس أموال كبيرة. هذا هو الواقع اللبناني. وهو واقع مريض لا يلبي طموحات بناء دولة حديثة. لكن الوحيد الذي يلام على هذا الواقع بنظرهم هو حزب الله. رغم أنه لم يشارك بصناعته انما ذنبه أنه ولد داخل هذا الجو الطائفي ورغم أنه حمل مشروعاً وطنياً مقاوماً للتغيير. لكن ظروفاً معقدة أبقته أسير هذه التركيبة الطائفية.

أما الموقف من حماس فلا يحتاج الى تلفيقة فكرية. فهم ضدها جملة وتفصيلاً بذريعة الخوف من الدولة الدينية.

ان ما يجمع هذه المواقف الثلاثة هو مناصبة قوى المقاومة العداء بذرائع مختلفة. ويمكن أن نجد جذر ذلك في فهم العالم. فاذا تبنيت أطروحات من قبيل أن العالم المعاصر يتجه نحو فضاء السلام والحرية والتعدد والديمقراطية، وأن المجتمع الدولي (الاسم المهذب لأمريكا) سئم من الدكتاتورية والفوضى في الشرق الأوسط لأنها تفرخ له الارهاب الذي ضربه في 11 ايلول (سبتمبر). لذلك فمشروعه الآن هو اقامة أنظمة ديمقراطية. اذا انطلقت من مقدمات كهذه واعتبرتها مسلمات تعفي صاحبها من اثبات صحتها، ولا تحتاج لاختبار على أرض الواقع فانك حكماً ستناصب العداء كل من يعيق المشروع الدولي الديمقراطي (الأمريكي) في المنطقة. وحكماً ستجد نفسك في خندق معاد لكل أشكال مقاومة هذا المشروع. لأنه حسب مقدماتك السابقة فهذه المقاومة تعرقل تقدم الديمقراطية وحقوق الانسان.....الخ. ثم ستختلق ما يكفي من الأسباب لتناصب قوى المقاومة العداء، حتى وان وصل بك الأمر لتكرههم لأن حذاء أمينهم العام متسخ.....!!!

اليأس والعجز عن التغيير يدخلان الانسان في متاهات فكرية لا نهاية لها. فكلما اشتد عطش السائرين في الصحراء وتضاءل أملهم بالحصول على الماء كثرت رؤيتهم لسرابه.

* كاتب من سورية

مونديال غزّة!

انطوان القزي*

■ اذا كان البحر الميت يجفّ شيئاً فشيئاً، فإن بحر غزة يفيض بدماء شهدائها.

لم يعد هناك مفهوم للقتل، بل اصبح حصاد الارواح اصطياداً يومياً وبات صوت قذائف البارجات الاسرائيلية لا يصل الى مبنى جامعة عمرو موسى في القاهرة.

كان محمد الدرة يوماً شعار الطفولة البريئة، صريعاً في حضن والده، وبعدها سقط الف محمد الدرة وانصرفت عنهم الشاشات لتنقل مشاهد القتل المتبادل بين ابناء الجلدة الواحدة في العراق، ولعله مطلوب ان تنصرف الشاشات الى نقل صراع الاعظمية والكاظمية بين الاخوة لتلهينا عن براعم بعمر العصافير تسقط في القطاع الذي يصدر بحره جماجم الآدميين الى الاعماق بعدما كان يصدر الفاكهة والرياحين الى العالم.

بحرُ غزّه يستغيث، ومَن شاهد الطفلة الفلسطينية هدى غالية ترتمي على الرمال تبكي والديها الصريعين، سيذرف الف دمعة، وسينتقم من انتمائه الى أمة ما عادت ترى، واذا رأت تصرف عينيها الى البعيد، الى بحار بعيدة، ربما الى ماربيا الاسبانية او الريفييرا الفرنسية.

مونديال الموت في غزّة يتواصل والفريق الفائز هو واحد، يسجل الرؤوس اهدافاً في شباك نهمه وشظفه وتعطشه للانتصار لإشباع نرجسيته.

مونديال الموت في غزّة، موضوع على الرف حتى اشعار آخر، ربما لأن السكوت على موت الاطفال اصبح جزءاً من ثقافتنا، نحن الذين نتهالك في إهداء شعارات الدعم وبيانات التنديد.

بحر غزّة يفيض بدماء ابنائها، وضفاف دجلة تفيض بجثامين اهل بغداد وبين العدو والصديق، والا